

أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمت المدرجة في سوق المال السعودية

محمد صالح باجابر

عبير هادي الحجيلي

جامعة الملك خالد

المملكة العربية السعودية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمت المدرجة في سوق المال السعودي، وذلك للفترة من 2012-2014، والبالغ عددها 13 شركة، وذلك من خلال أربعة متغيرات مرتبطة بهيكل مجلس الإدارة هي: استقلال مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، وملكية الإدارة، بالإضافة إلى أربعة متغيرات رقابية تمثلت في حجم الشركة، وأداء الشركة، وعمر الشركة، ونوع المراجع. ولتحقيق هدف الدراسة تم بناء مؤشر للإفصاح الاختياري غير مرجح لقياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات محل الدراسة، واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد تباين في مستوى الإفصاح الاختياري بين شركات الإسمت السعودية محل الدراسة، كما أن مستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمت المدرجة في سوق المال السعودية كان (66.67%) وهذا يعد ضعيفاً نسبياً، مقارنة بالدول المتقدمة.

كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح الاختياري وحجم الشركة، في حين توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين الإفصاح الاختياري وكل من: استقلال مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، وملكية الإدارة، وأداء الشركة، وعمر الشركة، ونوع مكتب المراجعة.

مصطلحات علمية

هيكل مجلس الإدارة،
الإفصاح الاختياري، حوكمة
الشركات، التقارير المالية.

بعد الانهيارات المالية التي لحقت بسوق المال السعودية في عام 2006 تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية نظراً للدور الذي تؤديه الشركات في القطاع الخاص في الاقتصاد السعودي، وما يعقبه من ضرورة متابعة ومراقبة أداء تلك الشركات ومحاولة الارتقاء بأدائها إلى أفضل مستوى ممكن، كما شهد الاقتصاد السعودي كثير من التطورات التي تؤكد ضرورة تفعيل آليات حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية أكثر مما هو عليه حالياً، أول هذه التطورات هو التوجهات المستمرة نحو تطوير المملكة بوصفها مركزاً مالياً وتجاريًا وإقليمياً، وهو ما يدعو إلى ضرورة تعزيز معايير حوكمة الشركات على اعتبار أنها إحدى أدوات ضبط الأسواق ومقومات نموها الأساسية، والتي تسهم في رفع ثقة المستثمرين في سوق المال المحلية.

المظهر الثاني من مظاهر التطورات هو اتساع قاعدة الشركات وضخامة رؤوس أموالها، وكفاءة القيادات الإدارية فيها، والنمو الظاهر والملموس في حجم نشاطها وذلك في مواكبة للتطور في الأداء الاقتصادي بوجه عام ومواكبة التطور في التشريعات ومن ذلك القرار رقم 388 والصادر بتاريخ 24-9-1435هـ والقاضي بالسماح للمؤسسات المالية الأجنبية بالدخول إلى سوق المال السعودية، وهو أمر يتطلب تأكيد ضرورة تعزيز معايير الحوكمة في هذه الشركات.

ويتمثل المظهر الثالث من متطلبات تعزيز حوكمة الشركات في المملكة هو تسارع حركة التطور في مؤشرات سوق المال السعودية في السنوات الأخيرة سواء على مستوى القيمة السوقية أو القيمة الرأسمالية لأسهم الشركات المدرجة فيه وذلك بوصفه انعكاساً لأداء الاقتصاد السعودي ومؤشراته الرئيسة بما يظهره من زيادة كبيرة طرأت على قيم الثروات والأصول، وما لذلك من أثر في الاقتصاد بما في ذلك تأسيس كثير من الشركات الجديدة وتزايد عدد الشركات المدرجة في سوق المال.

أما المظهر الرابع من متطلبات تعزيز حوكمة الشركات هو خضوع الشركات السعودية المساهمة لسيطرة مجموعة من كبار المساهمين مما يخفض الاستقلالية لدى المديرين التنفيذيين فيها، قد يؤدي إلى عدم إمكانية خفض حدة التعارض في المصالح بين الإدارة وصغار المساهمين بواسطة وسائل الرقابة الداخلية فقط، ومن ثم تزايد الحاجة إلى آليات الرقابة الخارجية مثل الإفصاح.

وفي ظل التأثير البالغ للإفصاح على حركة أسواق المال، قامت المملكة بتنظيم السياسات المحاسبية الخاصة بها من خلال إصدار معايير محاسبية خاصة بقواعد العرض والإفصاح في التقارير المالية، تساعد المستثمرين في تقييم أداء الشركات أو الحكم على قدرتها في تحقيق مصالحهم. ويمكننا القول إن الإفصاح الإلزامي في التقارير المالية السنوية بوضعه الحالي لم يعد كافياً للوفاء باحتياجات مستخدميها، والدليل على ذلك أن الإفصاح الإجباري يتجاهل كثيراً من البنود المالية وغير المالية؛ سواء الملموسة وغير الملموسة هذا

من ناحية، بالإضافة إلى تزايد مطالبة مستخدمي التقارير المالية في الآونة الأخيرة بجميع فئاتهم بمزيد من الشفافية والإفصاح لمعرفة وفهم أعمال الشركة والتواصل معها، أو في محاولة تجنب مسببات الفشل، وهذا ما أدى إلى ظهور مفهوم الإفصاح الاختياري.

مشكلة الدراسة

يعرف الإفصاح الاختياري بأنه تقديم المعلومات المالية وغير المالية، تلك التي تزيد عن متطلبات الإفصاح الإلزامية، بهدف توفير المزيد من المعلومات الملائمة التي تخدم أغراض الأطراف ذات العلاقة، وقد كشفت كثير من الدراسات التي أجريت في بيئة الأعمال في المملكة (Al-Razeen & Karbhari, 2004؛ متولي، 2007؛ مارق، 2009؛ الخيال، 2009؛ السهلي، 2011؛ Al-Janadi *et al.*, 2013؛ عرفه ومليجي، 2013؛ الزامل، 2015) على أن هناك كثيراً من المبررات التي تبعث على ضرورة التوسع في دراسة الإفصاح الاختياري؛ منها أن سوق المال السعودية تعد من الأسواق الناشئة والأعلى في مستوى الدخل القومي في المنطقة، وأن تطور هذه السوق ونموها يحتاج إلى خفض فجوة المعلومات لدى المستثمرين في الشركات المدرجة في سوق المال السعودية والكشف عن فرص الاستثمار ومخاطره، والحد من النسبية لمهنة المحاسبة في المملكة والتي بدأ تنظيمها قانونياً في بداية التسعينيات، والطبيعة التي تتسم فيها بيئة الأعمال في المملكة، إذ إنها من المجتمعات ذات الطبيعة السرية التي ينخفض فيها الكشف عن البيانات والمعلومات، إضافة إلى التضارب بين المتغيرات الثقافية والمحاسبية السعودية، ونموذج معايير المحاسبة الدولية، وكذلك طبيعة الملكية المركزة التي تتسم بها الشركات السعودية وهو أمر قد يجعل معظم الشركات السعودية تخضع لسيطرة كبار الملاك في عملية تعيين المديرين. ولا ريب أن هذا الأمر يضعف من استقلال المديرين غير التنفيذيين، ويضعف الحماية القانونية لصغار المساهمين، إضافة إلى اختلاف حجم الشركات أو عدم قدرة بعض الشركات على تحمل تكلفة الإفصاح الاختياري.

من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة للتركيز على تحليل أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري من خلال دراسة خصائص هيكل مجلس الإدارة، والتي تتمثل في (حجم مجلس الإدارة، واستقلال أعضاء المجلس، وعدد مرات اجتماع المجلس). وتمتد الدراسة لتحليل أثر نسبة ملكية الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري، وذلك بالاستناد إلى مدخل نظرية الوكالة، وهو الذي ينظر فيه للشركات على أنها طرف في علاقة تعاقدية مع المستثمرين تلتزم بمقتضاه بالإفصاح الاختياري لدعم الثقة بينها وبين المستثمرين، كما يمكن عدّ هذه الدراسة استكمالاً لما بدأتها دراسة (Eng. & Mak, 2003)، تلك التي اختبرت أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في هونج كونج، بينما هذه الدراسة على اختبار أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في بيئة الأعمال في

المملكة، وذلك في محاولة لزيادة القدرة على تعميم إطار الإفصاح الاختياري المقدم في الدراسة. يضاف إلى ذلك اعتماد الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية السنوية لشركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية، مع الأخذ في الاعتبار التعديلات اللاحقة لصدور لائحة حوكمة الشركات حتى تاريخ إعداد الدراسة؛ وبخاصة في ما يتعلق بالتعديلات على المادة الثانية عشرة التي تتعلق بتكوين مجلس الإدارة من لائحة حوكمة الشركات. ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

- 1 - هل يؤثر استقلال أعضاء مجلس الإدارة في مستوى الإفصاح الاختياري؟
- 2 - هل يؤثر حجم مجلس الإدارة في مستوى الإفصاح الاختياري؟
- 3 - هل يؤثر عدد اجتماعات مجلس الإدارة في مستوى الإفصاح الاختياري؟
- 4 - هل تؤثر ملكية الإدارة في مستوى الإفصاح الاختياري؟

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها حسب اطلاع الباحثين من الدراسات القليلة التي اختبرت أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في المملكة العربية السعودية، فبالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت موضوع الإفصاح الاختياري، فإن الدراسات التي تناولت أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري لا تزال محدودة، وهذه الدراسة تبحث في مضمون خصائص مجلس الإدارة ممثلة في (استقلال أعضاء مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، عدد مرات اجتماع المجلس، و ملكية الإدارة) على مستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة بوجه خاص، وهو ما يعد من القطاعات المهمة والمساهمة إسهاماً فعالاً في التنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1 - التعرف إلى مدى وجود أثر بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري.
- 2 - التعرف إلى مدى تأثير حجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري.
- 3 - التعرف إلى مدى وجود علاقة بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري.
- 4 - التعرف إلى مدى الاستجابة بين ملكية الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري.

هيكل الدراسة

انطلاقاً من أهمية الدراسة ولتحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها تم تقسيم ما تبقى من الدراسة على النحو الآتي: يعرض القسم الثاني العلاقة بين هيكل مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري في ضوء نظرية الوكالة، بينما يناقش القسم الثالث الدراسات السابقة ذات العلاقة بأهداف الدراسة، سواء العربية منها أو الأجنبية، وتطوير الفروض. ويحلل القسم الرابع المنهجية المتبعة في هذه الدراسة من حيث مجتمع الدراسة وعينتها وطرق جمع البيانات ومتغيرات الدراسة وكيفية قياسها. ويعرض الجزء الخامس التحليل الإحصائي واختبار الفروض التي قامت عليها الدراسة، وخُصص الجزء السادس لمناقشة النتائج والتوصيات.

العلاقة بين هيكل مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري في ضوء نظرية الوكالة

ظهر الإطار العام لنظرية الوكالة (Agency Theory) عام 1976 والذي نادى به Jensen & Meckling اللذان أظهرًا أول تفسير لنظرية الوكالة؛ حيث عرّفا نظرية الوكالة بأنها عقد بموجبه يقوم شخص أو عدة أشخاص هو المدير أو الموكل بتقديم خدمات لشخص آخر هم المساهمون أو الموكّلون ليقوم باسمهم بعمل معين أو وظيفة معينة، ولذلك فإن نظرية الوكالة تعبر عن العلاقة بين المديرين والمساهمين في الشركات، وتفسر سبب قيام المديرين بتعظيم منفعتهم الخاصة (Jensen & Meckling, 1976). وتستند نظرية الوكالة إلى عدة فروض أساسية هي:

- 1 - فرض كفاءة أسواق المال بحيث إنه لا يمكن للكلاء خداع الأسواق بالاختلافات الناتجة عن استخدام الطرق المحاسبية البديلة، كما أنه ليس هناك ما يدعو للتدخل الخارجي بقصد تنظيم السياسات المحاسبية للشركات المدرجة في السوق، إذ إن التنظيم في مثل هذه الحالة سوف يكون على حساب ملاءمة المعلومات، نتيجة لفقدان الشركات المرونة التي تمكنهم من رسم السياسات المحاسبية بما يلائم ظروف الشركة واحتياجاتها.
- 2 - فرض الرشد الاقتصادي لأطراف العلاقة وتعظيم المنفعة الذاتية واتجاه كل طرف منهما نحو تعظيم منفعتهم الخاصة ولو على حساب الآخر (عفيفي، 2008).
- 3 - فرض تعارض أهداف كل من الأصيل والوكيل. ويمكن القول إن أفضل الوسائل التي يمكن أن تخفف التعارض بين أهداف الأصيل والوكيل هي الوسائل التي تسمح للوكيل بأن يشارك في العوائد الناتجة من قرارات الوكيل (السيد، 2001).

4 - فرض عدم تماثل المعلومات بين الوكيل والأصيل؛ حيث إن الإدارة (الوكيل) لديها معلومات أكثر من الأصيل، وحتى لو توافرت المعلومات نفسها للأصيل فإنه قد لا يستطيع تفسيرها بنفس قدرة الوكيل المتخصص (السيد، 2001).

ونتيجة لهذا التعارض تنتج مشكلات الوكالة، والتي تتلخص في احتمال قيام الوكيل باتخاذ قرارات قد لا تتفق مع مصالح الأصيل، وهو ما يجعل الشركات تتحمل بعض التكاليف للتأكد من حسن تنفيذ الوكيل لعقد الوكالة يطلق عليها تكاليف الوكالة (Agency Costs) وتتمثل في:

- 1 - تكاليف من جهة الأصيل من أجل رقابة تصرفات الوكيل.
 - 2 - تكاليف من جهة الوكيل من أجل تأكيد رعاية مصالح الوكيل.
 - 3 - تكلفة الفرصة البديلة، والتي تحدث نتيجة سلبية بعض القرارات التي تم اتخاذها وتكون مخالفة لوجهة نظر الموكل. (عفيفي، 2008؛ الخيال، 2009).
- وقد قدم (Verrecchia, 2001) ثلاثة إجراءات تمثل حلاً رئيسة لتخفيض تكاليف ومشكلات الوكالة صنفت في الآتي:

- 1 - إجراءات (اختيارية) يقوم بها الوكيل مثل: اتجاه الوكيل إلى التوسع في مستوى الإفصاح من خلال السماح للملاك بمراقبة سلوك الإدارة، وهو مما يخفض من تكاليف الوكالة وتكلفة رأس المال والديون.
 - 2 - إجراءات يقوم بها الأصيل مثل: حوكمة الشركات، حيث إن آليات حوكمة الشركات تعمل على رقابة سلوك الإدارة ومتابعة أعمال الشركة، لتغطي عدم قدرة الملاك على متابعة ورقابة سلوك الإدارة اليومي.
 - 3 - إجراءات تتعلق بالكفاءة وتتمثل في إجراءات الحماية الكافية التي توفرها أسواق المال من خلال ما تفرضه من شروط إلزامية للمستثمرين للقيود في هذه الأسواق.
- وبذلك توفر نظرية الوكالة مجاًلاً لربط العلاقة بين الإفصاح الاختياري وآليات حوكمة الشركات، يرجع ذلك إلى أن آليات حوكمة الشركات وضعت بالأساس للرقابة على سلوكيات المديرين وتخفيض مشكلات الوكالة، ومن ثم ينظر إلى آليات حوكمة الشركة على أنها إما تكاملية أو تبادلية مع نظم الرقابة الداخلية؛ ففي حال اعتبار علاقة آليات حوكمة الشركات مع نظم الرقابة علاقة تكاملية، فإن نظرية الوكالة في هذه الحالة تفترض ارتفاع مستوى الإفصاح الاختياري، نتيجة قيام المديرين بالتوسع في نشر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية، وهو مما يساعد في تخفيض عدم تماثل المعلومات، ومن ثم يسهم في بث الثقة لدى الملاك بأن الشركة تقوم برعاية مصالحهم على الوجه الأفضل. أما في حال اعتبار العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وأنظمة الرقابة الداخلية علاقة تبادلية فإن الشركات لن تعمل على زيادة مستوى الإفصاح الاختياري، وذلك بسبب أن أي آلية من آليات حوكمة

الشركات يمكن أن تحل محل آلية أخرى، ومن ثم يمكن في هذه الحالة خفض عدم التماثل في المعلومات، والرقابة على سلوك الإدارة بواسطة أنظمة الرقابة الداخلية، ولن يكون هناك حاجة لوجود آليات حوكمة أخرى (Courtenay & Cheng, 2006؛ عفيفي، 2008)، ويضاف إلى ذلك أن مستوى الإفصاح الذي تتبعه الشركات يعد مؤشراً على مدى كفاءة فاعلية آليات الحوكمة فيها (Ajinkya *et al.*, 2005)، وتستند هذه الدراسة إلى فرض أن العلاقة بين الإفصاح الاختياري وآليات حوكمة الشركات هي علاقة تكاملية.

وقد تزايد الاهتمام بمجلس الإدارة على وجه الخصوص بوصفه آلية لحوكمة الشركات في السنوات الأخيرة من جانب الأكاديميين وجميع المتعاملين في الأسواق المالية والهيئات المهنية والتنظيمية، لما لمجلس الإدارة من أهمية بالغة، ذلك أنه بمثابة خط الدفاع الأول للمساهمين في حال ممارسة إدارة الشركة لسلوكيات انتهائية أو في حال عدم كفاءتها، فمجلس الإدارة يشبه الهيئة العليا التي تدير الشركة، لأنه المسؤول الأول أمام المساهمين عن مراقبة تنفيذ إدارة الشركة للأهداف التي حددتها الجمعية العمومية للمساهمين (المليجي، 2013).

وتمثل السلطة النظامية الممنوحة لمجلس الإدارة قوةً تجعله قادراً على حماية حقوق المساهمين، إذ إن الصلاحيات الممنوحة تعطي مجلس الإدارة الحق في عزل إدارة الشركة وتعيينها ومنح المكافآت لها، وكذلك تقييم فرص الحصول على الموارد، والمساءلة الإدارية، من أجل تحقيق أداء جيد للشركة وتطبيق فعال لحوكمة الشركات. ونظراً لأن إدارة الشركة تمتلك ميزة معلوماتية تفوق مجلس الإدارة، فإن هذه المعلومات تمثل دالة في قدرة مجلس الإدارة على الرقابة على إدارة الشركة، ومن ثم تعد قدرة مجلس الإدارة في الرقابة على إدارة الشركة إحدى آليات الحوكمة التي يختلف مستوى تطبيقها من شركة لأخرى (Fauzi & Locke, 2012).

الدراسات السابقة وتطوير الفروض

يتناول هذا الجزء من البحث الدراسات السابقة التي قامت باختبار أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري بهدف الوصول إلى مدى توافر أدلة عملية على العلاقة بين اختلاف مستوى الإفصاح الاختياري وهيكل مجلس الإدارة بما يمكن من التوصل للنموذج البحثي وتنمية فروض الدراسة العملية.

العلاقة بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري

تفترض نظرية الوكالة أن وظيفة المديرين المستقلين هي خفض حدة التعارض بين الإدارة والمساهمين (Fama & Jensen, 1983)، حيث ينظر للمديرين المستقلين بوصفهم أداة لمراقبة سلوك الإدارة وللمحد من سلوكياتها الانتهازية، ومن ثم فإن وجود نسبة عالية من المديرين المستقلين ضمن مجلس الإدارة يدعم قدرة المجلس على الرقابة نتيجة لعدم ارتباطهم بوظائف داخل الشركة، وعدم وجود علاقات مادية أو عائلية مع المديرين التنفيذيين

بما يحقق الرقابة الفعالة على تصرفات وقرارات الإدارة العليا، وبما يمكن من تقديم المعلومات بشفافية للأطراف الخارجية ويحسن من مستوى الإفصاح الاختياري (عطية، 2013).

وقد عرف دليل حوكمة الشركات السعودي العضو المستقل بأنه: "عضو مجلس الإدارة الذي يتمتع باستقلالية تامة، ومما ينافي الاستقلالية هو الآتي: أن يكون العضو مالكا لنسبة 5% أو أكثر من أسهم الشركة أو أي شركة من مجموعتها، وأن يكون من كبار التنفيذيين خلال العامين الماضيين، وأن تكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من أعضاء مجلس الإدارة، وأن تكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من كبار التنفيذيين، وأن يكون عضو مجلس إدارة في أي شركة ضمن مجموعة الشركة المرشح لعضوية مجلس إدارتها، وأن يكون موظفاً خلال العامين الماضيين لدى أي من الأطراف المرتبطة بالشركة كالمحاسبين القانونيين وكبار الموردين"، وطبقاً لدليل حوكمة الشركات السعودي يجب "أن تكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين" و"ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقل عن عضوين أو ثلث أعضاء المجلس أيهما أكثر" (الفقرة ج - هـ).

وقد قدمت كثير من الدراسات أدلة عملية على وجود علاقة بين نسبة المديرين المستقلين و مستوى الإفصاح الاختياري، فقد أثبت كل من (Al-Janadi et al., 2013; Chau & Gray, 2010; Laksmana, 2008; Barako, 2007) وجود علاقة موجبة بين نسبة المديرين المستقلين ومستوى الإفصاح الاختياري، في ما قدمت بعض الدراسات أدلة عملية على عدم وجود هذه العلاقة (Mohamad & Sulong, 2010; Al-Shammari & Sultan, 2010; Boesso & Kumar, 2007; Ho & Wong, 2001)، كما أظهرت نتائج دراسة (Eng. & Mak, 2003) الزامل، (2015) وجود علاقة سالبة بين نسبة المديرين المستقلين ومستوى الإفصاح الاختياري. وعلى ذلك يمكن صياغة الفرض الأول في صورة الفرض البديل على النحو الآتي:

"توجد علاقة بين استقلال مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية".

العلاقة بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري

نصت المادة الثانية عشرة الفقرة (أ) في دليل حوكمة الشركات السعودي على: "أن يحدد نظام الشركة عدد أعضاء مجلس الإدارة، على ألا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن أحد عشر". وقد تباينت الآراء بشأن العلاقة بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري، ويمكن اعتبار زيادة عدد أعضاء المجلس ميزة تسهم في تعزيز قدرات أعضاء المجلس على الرقابة، إلا أن زيادة عدد أعضاء المجلس قد يترتب عليه تكلفة إضافية تتمثل في صعوبة التواصل بين الأعضاء واتخاذ القرارات بشكل أضعف يكون ملازماً بالعادة للمجموعات الكبيرة، بالإضافة إلى أن زيادة عدد أعضاء المجلس ينطوي عليه ضعف في الرقابة نتيجة لاختلاف وجهات النظر بين أعضائه (Cheng & Courtenay, 2004). وقد أشارت

بعض الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري (Al-bitar, 2015; Al- Janadi *et al.*, 2013) إلا أن هناك عدداً من الدراسات أشارت إلى عدم وجود هذه العلاقة (Arcay & Vazquez, 2005؛ الزامل، 2015). وعلى ذلك يمكن صياغة الفرض الثاني في صورة الفرض البديل على النحو الآتي:

"توجد علاقة بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية".

العلاقة بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري

يمكن أن يمثل عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة مؤشراً على كفاءة وقوة أداء المجلس، وقد توصلت بعض الدراسات إلى أن زيادة عدد اجتماعات مجلس الإدارة تؤثر تأثيراً إيجابياً على مستوى الإفصاح الاختياري، باعتبار أن كثرة اجتماعات الأعضاء تتيح لهم فرصة تبادل المعلومات فيما بينهم (Laksmana, 2008). وقد قدمت دراسة (Laksmana, 2008) دليلاً عملياً على وجود علاقة موجبة بين عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري في الشركات، في ما قدمت دراسة (الزامل، 2015) دليلاً على عدم وجود هذه العلاقة، وعلى ذلك يمكن صياغة الفرض الثالث في صورة الفرض البديل على النحو الآتي:

"توجد علاقة إيجابية بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية".

العلاقة بين ملكية الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري

إن تملك الإدارة لنسبة منخفضة من الأسهم يؤدي إلى ارتفاع مشكلات الوكالة، ذلك لأن الإدارة سوف تعمل على اتخاذ الإجراءات والتصرفات والقرارات التي من شأنها أن تزيد من امتيازاتها ولو على حساب أطراف المصالح الأخرى (Eng. & Mak, 2003).

ومن المتوقع أن يتجه المساهمون في مثل هذه الحالة إلى زيادة الرقابة على تصرفات الإدارة من أجل تخفيض مشكلات الوكالة بالرغم من أن الرقابة على الإدارة سيكون مكلفاً، فإن التوسع في مستوى الإفصاح الاختياري يمكن أن يحل بوصفه بديلاً للرقابة المباشرة على الإدارة. وقد أثبتت دراسة (Arcay & Vazquez, 2005) وجود علاقة موجبة بين ارتفاع نسبة ملكية الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري، كما قدمت دراسة (Eng. & Mak, 2003) دليلاً عملياً على وجود علاقة سالبة بين ملكية الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري بينما قدمت إحدى الدراسات دليلاً عملياً على عدم وجود هذه العلاقة (Huafang *et al.*, 2007). وعلى ذلك يمكن صياغة الفرض الرابع في صورة الفرض البديل على النحو الآتي:

"توجد علاقة بين ملكية الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية".

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis)، ويرجع سبب اختيار هذا الأسلوب إلى ما يمتاز به من مصداقية عالية، نظراً لاعتماده على بيانات خضعت للتدقيق والمراجعة من مكاتب تدقيق الحسابات المعتمدة.

ويعدّ قطاع الإسمنت من القطاعات النموذجية لتطبيق مثل هذه الدراسة، حيث يمثل قطاع الإسمنت إحدى أهم الصناعات في المملكة، وذلك نتيجة للارتفاع المتزايد في حجم الاستثمارات الموجهة إلى البنية التحتية بمختلف أنواعها، ويمكن بيان أسلوب قياس متغيرات الدراسة من خلال النقاط الآتية:

المتغير التابع

تعتمد الدراسة في قياس مستوى الإفصاح الاختياري على إعداد مؤشر مقترح للإفصاح (Disclosure Index)، وذلك بالاعتماد على عدد من المؤشرات التي تم استخدامها في الدراسات السابقة، ومن ثم قياس مستوى الإفصاح الاختياري بوصفه نسبة مئوية للإفصاح الفعلي إلى إجمالي بنود المؤشر المقترح. وعند حساب قيمة مؤشر الإفصاح تم استخدام أسلوب المتغير الثنائي غير المرجح وهو أسلوب غير موزون يعتمد على عدم إعطاء أي أوزان نسبية لعناصر الإفصاح؛ وذلك للأسباب الآتية:

- 1 - تخفيض التمييز في تحديد أوزان القياس (Ahmed & Caurtis, 1999).
 - 2 - إن عملية تحديد الأوزان للعناصر تخضع لكيفية تفسير المعلومات وطريقة فهم مستخدميها (Dhaliwal, 1980).
 - 3 - إن تحديد أوزان نسبية للعناصر يفتقد لموضوعية القياس والتي تختلف من بلد لآخر ومن صناعة لأخرى.
 - 4 - أظهر عدد من الدراسات السابقة أن استخدام المؤشرات المرجحة وغير المرجحة لقياس البنود المفصّل عنها في التقارير السنوية يمكن أن يحدث فرقاً ضئيلاً أو معدوماً في النتائج (Coombs & Tayib, 1998).
- وقد تم إعداد المؤشر بالاعتماد على المعلومات الاختيارية، والتي تزيد عن متطلبات العرض والإفصاح في قوانين المحاسبة السعودية وشروط الإدراج في سوق المال السعودية، وذلك لضمان مصداقية أداة الدراسة، وهناك عدد من الخطوات تم اتباعها لتطوير مؤشر الإفصاح الاختياري تمثلت في:
- 1 - بعد الاسترشاد ببعض الدراسات السابقة (Al Shammari and Sultan, 2010; Cheng & Courtenay, 2004; Eng. & Make, 2003) تم إعداد قائمة مبدئية لبنود الإفصاح الاختياري مكون من ثلاث مجموعات رئيسية.

- 2 - مقارنة هذه القائمة بما تضمنته معايير المحاسبة السعودية وشروط الإدراج في سوق المال السعودي بهدف تطوير مؤشر للإفصاح الاختياري.
- 3 - القيام بدراسة استكشافية لبنود مؤشر الإفصاح الاختياري في التقارير المالية لعدد ثلاث شركات مساهمة سعودية أدى ذلك إلى تعديل المؤشر بما يتوافق مع بيئة اعداد التقارير المالية في المملكة العربية السعودية.
- 4 - تكونت القائمة النهائية للمؤشر من 22 بنداً موزعة على ثلاث مجموعات رئيسية كانت على النحو الآتي:

جدول 1
مجموعات مؤشر الإفصاح الاختياري

مجموعات مؤشر الإفصاح الاختياري	عدد البنود في كل مجموعة
معلومات عامة عن الشركة	8
معلومات غير مالية	11
معلومات مالية	3
الإجمالي	22

- 5 - تم عرض مؤشر الإفصاح الاختياري المقترح على مجموعة من الأكاديميين من ذوي الخبرة والاختصاص بموضوع الدراسة في قسم المحاسبة في جامعة الملك خالد، بهدف التأكد من صدق الأداة، وتم الأخذ بتوصياتهم وإجراء ما يلزم من تعديل أو حذف على المؤشر المقترح.
- 6 - ولحساب مستوى الإفصاح يتم مقابلة العناصر الموجودة في المؤشر السابق بالتقارير المالية السنوية المنشورة لكل شركة على أن يسجل (1) للعنصر الموجود و(0) للعنصر غير الموجود.
- 7 - يتم قسمة عدد العناصر التي أفصحت عنها كل شركة على إجمالي بنود مؤشر الإفصاح الاختياري لمعرفة مستوى الإفصاح الاختياري فيها.

المتغيرات المستقلة

تمثل خصائص مجلس الإدارة المتغيرات المستقلة في الدراسة، وتتكون من حجم المجلس، واستقلال أعضاء المجلس، وعدد مرات اجتماعات مجلس الإدارة، ونسبة ملكية الإدارة.

المتغيرات الضابطة

تشمل المتغيرات الضابطة بعض المتغيرات التي أضيفت من أجل ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ومن هذه المتغيرات (حجم الشركة، وأداء الشركة، وعمر

الشركة، ونوع مكتب المراجعة)، وعلى ضوء الدراسات السابقة يمكن بيان الطريقة التي سيتم من خلالها قياس متغيرات الدراسة وعلاقتها بمستوى الإفصاح الاختياري من خلال الجدول الآتي:

جدول 2
قياس متغيرات الدراسة

المتغيرات			طريقة القياس	العلاقة بمستوى الإفصاح الاختياري	مصادر البيانات
اسم المتغير	رمز المتغير				
أولاً: المتغير التابع: الإفصاح الاختياري					
الإفصاح الاختياري	DISC	وذلك من خلال قسمة إجمالي العناصر التي تفصح عنها الشركة على إجمالي بنود مؤشر الإفصاح (Botosan, 1997)		التقارير المالية وتقرير مجلس الإدارة	
ثانياً: المتغيرات المستقلة: هيكل مجلس الإدارة					
استقلال أعضاء المجلس	BIND	نسبة الأعضاء المستقلين في المجلس إلى إجمالي الأعضاء		±	
حجم المجلس	BSIZE	عدد أعضاء المجلس		±	تقرير مجلس الإدارة
عدد اجتماعات المجلس	BM	عدد مرات اجتماع المجلس		+	
ملكية الإدارة	MAOW	نسبة عدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة والمديرون التنفيذيون إلى إجمالي عدد الأسهم في نهاية العام		±	
ثالثاً: متغيرات الرقابة					
حجم الشركة	SIZE	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة.		+	التقارير المالية
أداء الشركة	PROF	وذلك من خلال قسمة صافي ربح العام على إجمالي الأصول في نهاية العام.		+	
عمر الشركة	FI	عدد السنوات من بداية التأسيس حتى تاريخ إعداد الدراسة الحالية		+	
نوع مكتب المراجعة	AT	متغير يأخذ الرقم (1) إذا كان مكتب المراجعة أحد المكاتب الأربعة الكبرى (4 Big) أو صفر بخلاف ذلك.		+	

وعلى هذا يمكن صياغة نموذج الانحدار المتعدد على النحو الآتي:

$$DISC_{it} = \beta_0 + \beta_1 (BSIZE) + \beta_2 (BM) + \beta_3 (BIND) + \beta_4 (MAOW) + \beta_5 (SIZE) + \beta_6 (PROF) + \beta_7 (FI) + \beta_8 (AT) + \varepsilon$$

حيث إن:

(DISC) = المتغير التابع الإفصاح الاختياري

(β_0) = ثابت الانحدار

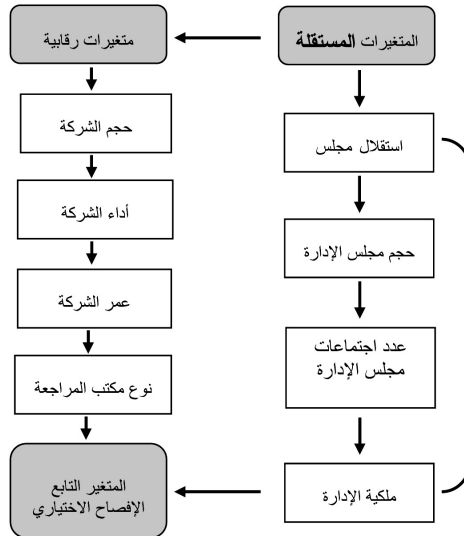
$(\beta_1 - \beta_4)$ = معاملات الانحدار لهيكل مجلس الإدارة

$(\beta_5 - \beta_8)$ = معاملات الانحدار لمتغيرات الرقابة

(ε) = بند الخطأ العشوائي

نموذج الدراسة

بناءً على ما تم عرضه في مشكلة الدراسة وأهدافها وفروضها، يمكن وضع نموذج لقياس أثر هيكل مجلس الإدارة بوصفها متغيرات مستقلة على مستوى الإفصاح الاختياري لشركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية متغيراً تابعاً، كما استخدمت بعض متغيرات الرقابة التي من شأنها ضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع على النحو الآتي:



مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات العاملة في قطاع الإسمنت والمدرجة في سوق المال السعودية وعددها 14 شركة كما في نهاية 2014/12/31. وبعد استبعاد شركة إسمنت أم القرى لتعذر الحصول على التقارير المالية الخاصة بها، فإن عينة الدراسة تتكون من 13 شركة ولمدة ثلاث سنوات (2012-2014) بعدد ملاحظات 39 (13*3). إن الحد الأدنى لحجم العينة 30 وهو مناسب لمعظم الأبحاث (Sekaran, 2003).

مصادر جمع البيانات

- 1 - التقارير المالية السنوية وتقارير مجلس الإدارة لشركات العينة والمنشورة في مواقعها الإلكترونية.
- 2 - موقع سوق المال السعودية (تداول) الذي ينشر جميع التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق المال بما في ذلك تقارير مجلس الإدارة.

اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

اختبار التداخل الخطي (Multi collinearity test):

تم فحص التداخل الخطي من خلال احتساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة ومتغيرات الرقابة، وإيجاد معامل (Variance Inflation Factor VIF)، حيث يعد بمثابة مقياس لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة. يتضح أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات أقل من (5)، لذلك فإنه لا يوجد تداخل خطي بين المتغيرات، بمعنى أن الارتباط الخطي بين المتغيرات ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جداً، ويدل ذلك على قوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع وتحديده.

اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation):

للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي تم إجراء اختبار (Durbin Watson Test) حيث ظهرت قيمته المحسوبة (1.850)، وهي بذلك تقع ضمن المدى المثالي (1.5 - 2.5) وهو مما يدل على عدم وجود مشكلة للارتباط الذاتي تؤثر على صحة النتائج.

عرض ومناقشة النتائج

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

جدول 3

مستوى الإفصاح الاختياري

Disclosure score	No. of Companies	%
20 = >	—	—
40–21	1	2.7%
60–41	9	23%
80–61	25	64%
81 <	4	10.3%

يبين الجدول (3) عدد ونسبة الشركات التي تقع ضمن النطاق المحدد لمستوى الإفصاح الاختياري، إذ تبين أن 2.7% من الشركات تكشف عن المعلومات الاختيارية في نطاق (21%-40%) و 23% من الشركات تفصح في حدود (41%-60%)، و 64% من الشركات تفصح عن المعلومات الاختيارية في حدود (61%-80%)، و 10.3% من الشركات تفصح عن معلومات اختيارية أكثر من 81% في التقارير السنوية لشركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية.

ويتضح من الجدول (4) أن هناك قائمة بأسماء أعضاء مجلس الإدارة بنسبة (100%) لدى جميع شركات العينة، وجاء بالمرتبة الثانية كل من وجود الأسواق الرئيسية، خطط وبرامج التوسع، الطاقة الإنتاجية، وسياسة الشركة في ما يتعلق بالموارد البشرية والتدريب بنسبة (97.4%)، وجاء بالمرتبة الثالثة كل من معلومات عن المنتجات الرئيسية والحصة السوقية للشركة بنسبة (92.3%)، وجاء بالمرتبة الرابعة معلومات عن السعودية بنسبة (89.7%)، وجاء بالمرتبة الخامسة الإفصاح في شكل رسوم وأشكال بنسبة (87.2%)، كما أن هناك عنصرين عرضا التقارير المالية باللغتين العربية والإنجليزية والمبالغ التي تصرف على التدريب لم ينطبقا على عينة الدراسة.

ويوضح الجدول (5) وجود تباين بين شركات عينة الدراسة في مدى الإفصاح الاختياري حيث إن أعلى مستوى تم الحصول عليه قد بلغ (86%)، وأدنى مستوى (41%)، وأن متوسط الإفصاح الاختياري قد بلغ (66.67%)، ويدل ذلك على ارتفاع مستوى الإفصاح الاختياري لدى شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودي، وهو ما خالف التوقع. وبالمقارنة مع مستوى الإفصاح الاختياري في الدراسات السابقة فإن المستوى الذي ظهر يعد أعلى من المستوى في الدراسات السابقة، ويؤكد ذلك دراسة (عرفه ومليجي، 2013) التي أوضحت أن مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات السعودية قد بلغ (65%)، ودراسة (السهي، 2011) التي أوضحت أن مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات السعودية قد بلغ (48.45%)، ودراسة (Al-Janadi et al., 2013) التي أوضحت أن مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات السعودية قد بلغ (32%)، وبالمقارنة مع مستوى الإفصاح في بعض الدول العربية نلاحظ أن مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات السعودية أعلى من نظيره في الشركات الكويتية حيث بلغ (15%) في دراسة (Al-Shammari, 2013) ونظيره في الشركات المصرية الذي بلغ (31.75%) في دراسة (عطية، 2013)، ونظيره في الشركات الأردنية في دراسة (Al-bitar, 2015) الذي بلغ (83.6%).

جدول 4
عناصر الإفصاح الاختياري

م	العنصر	توجد		لا توجد	
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
1-	معلومات تاريخية عن الشركة	48.7%	19	51.3%	20
2-	قائمة بأسماء أعضاء مجلس الإدارة	100%	39	—	—
3-	معلومات عن المنتجات الرئيسية	92.3%	36	7.7%	3
4-	الأسواق الرئيسية	97.4%	38	2.6%	1
5-	عرض التقارير المالية باللغتين العربية والانجليزية	—	—	—	—
6-	خطط وبرامج التوسع	97.4%	38	2.6%	1
7-	الطاقة الإنتاجية	97.4%	38	2.6%	1
8-	الإفصاح في شكل رسوم وأشكال	87.2%	34	12.8%	5
9-	بيانات تاريخية لأكثر من ست سنوات	7.7%	3	91.2%	36
10-	تطوير المنتجات	43.6%	17	56.4%	22
11-	نشاط البحث والتطوير	76.9%	30	32.1%	9
12-	معلومات عن السعودة	89.7%	35	10.3%	4
13-	سياسة الشركة فيما يتعلق بالموارد البشرية والتدريب	97.4%	38	2.6%	1
14-	عدد الموظفين الذين تم تدريبهم	35.9%	14	64.1%	25
15-	برامج الحماية للبيئة	64.1%	25	35.9%	14
16-	معلومات حول مكافحة التلوث وانبعاثات الغاز	74.4%	29	25.6%	10
17-	معلومات عن الجودة وسلامة المنتجات	82.1%	32	17.9%	7
18-	معلومات حول المحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد الاستهلاك	43.6%	17	56.4%	22
19-	دعم الأنشطة والمؤسسات الترفيهية والرياضية	79.5%	31	20.5%	8
20-	الحصة السوقية للشركة	92.3%	36	7.7%	3
21-	المبالغ التي تصرف على التدريب	—	—	—	—
22-	نسب مالية	71.8%	28	28.2%	11

كما يتضح أيضاً من الجدول (5) تمتع مجلس الإدارة بالاستقلال، وهو ما يمكنه من القيام بدوره بفاعلية، حيث بلغ أعلى مستوى للاستقلال (86%) وأقل مستوى لها (00%) وأن متوسط الاستقلال (0.4841). وتتميز عينة الدراسة بحجم مجلس الإدارة حيث بلغ أعلى مستوى لحجم مجلس الإدارة (11) وأقل مستوى له (6)، وأن متوسط حجم مجلس الإدارة (8.7436). وتتميز عينة الدراسة بتكرار اجتماعات مجلس الإدارة حيث بلغ أعلى عدد لاجتماعات مجلس الإدارة (13) وأقل مستوى له (2)، وأن متوسط عدد اجتماعات مجلس الإدارة (5.5128)، وفي ما يتعلق بملكية الإدارة بلغ أعلى مستوى لملكية الإدارة (70%) وأقل مستوى له (00%)، وأن متوسط ملكية الإدارة (21.21%).

جدول 5
الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Variable	Minimum	Maximum	Mean	Std. deviation
DISC	0.41	0.86	0.6667	0.10363
BIND	0.00	0.86	0.4841	0.17097
BSIZE	6.00	11.00	8.7436	1.64985
BM	2.00	13.00	5.5128	2.45884
MAOW	0.00	0.70	0.2121	0.18850
SIZE	9.05	9.67	9.4358	0.17082
PROF	0.31-	0.43	0.1463	0.10658
FI	3.00	59.00	27.6923	19.17530
AT	1	0	0.66666	0.47756

وفي ما يتعلق بمتغيرات الرقابة فإن عينة الدراسة تتميز بحجم الشركة حيث بلغ أعلى مستوى لحجم الشركة (9.67)، وأقل مستوى له (9.05)، وأن متوسط حجم الشركة (9.43)، وفي ما يتعلق بأداء الشركة بلغ أعلى مستوى لأداء الشركة (43%)، وأقل مستوى له (13%-)، وأن متوسط أداء الشركة (14.63%)، وفي ما يتعلق بعمر الشركة بلغ أعلى مستوى لعمر الشركة (59) وأقل مستوى له (3)، وأن متوسط عمر الشركة (27.6923). وفي ما يتعلق بنوع مكتب المراجعة فأغلب شركات الإسمنت المدرجة بسوق المال السعودية يتم مراجعتها من خلال شركات المراجعة الأربع الكبرى (Big4)، حيث بلغ متوسط الشركات التي يتم مراجعتها من شركات المراجعة الأربع الكبرى (66.66%).

تحليل الارتباط

أظهرت مصفوفة ارتباط بيرسون درجة الارتباط بين المتغيرات بين بعضها وبعض وبين المتغيرات المستقلة. ويتضح من الجدول (9) وجود ارتباط إيجابي بين مستوى الإفصاح الاختياري وهيكل مجلس الإدارة، حيث أشارت النتائج إلى أن مستوى الإفصاح أكثر ارتباطاً بحجم مجلس الإدارة (0.606). أيضاً هناك ارتباط متوسط باستقلال مجلس الإدارة (0.483)، وعدد اجتماعاته (0.465).

جدول 6
مصفوفة ارتباط بيرسون

Variable	DISC	BIND	BSIZE	BM	SIZE	PROF	FI	MAOW
DISC	1							
BIND	-.116 .483	1						
BSIZE	-.216 .186	-.085 .606	1					
BM	-.265 .103	-.292 .071	.120 .465	1				
SIZE	.250 .125	.365* .022	-.108 .513	.329* .041	1			
PROF	.165 .314	.071 .668	.363* .023	-.049 .768	.077 .643	1		
FI	.450** .004	.711** .000	.115 .488	.531** .001	.030 .855	.201 .220	1	
MAOW	.236 .147	.438** .005	.008 .960	.358* .025	.271 .096	.040 .808	-.101 .539	1

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

تحليل نتائج الانحدار

يتضح من الجدول (7) أن قيمة $F = (4.479)$ ، وهو ما يشير إلى أن النموذج عالي المعنوية، كما أن قيمة معامل التحديد المعدل R^2 (Adjust) تبلغ (0.084) ، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (8.4%) من التغير في المتغير التابع، وقد توصل (Laksmna, 2008) إلى أن R^2 تعادل (10.83%) ، كما توصل (Cheng & Courtenay, 2006) إلى أن R^2 بين $(7\%$ و $22\%)$ في أربعة نماذج للانحدار استخدمها الباحثون، وقد توصل (Sulong & Mohamed, 2010) إلى أن R^2 تعادل (27%) ، بينما توصل (Al- Shammari & Al-

(Sultan, 2010) إلى أن R^2 (61%). وفي دراسة حديثة على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية قام بها (العيسى والحمود، 2016) توصل الباحثون في ثمانية نماذج للانحدار إلى أن قيمة معامل التحديد المعدل (R^2 Adjust) بين (10% و 18%).

جدول 7
تحليل نتائج الانحدار

Variable	Beta	T	P.Value	Tolerance	VIF
BIND	0.081	0.515	.610	.988	1.012
BSIZE	0.237	1.440	.159	.867	1.154
BM	0.041	0.252	.802	.938	1.067
MAOW	0.104	0.666	.510	.904	1.106
SIZE	0.329	2.116	.041	1.000	1.000
PROF	0.023	0.143	.887	.973	1.028
FI	0.066	0.297	.768	.494	2.024
AT	0.007	0.043	.966	1.000	1.000

$R^2 = 0.108$ Durbin-Watson = 1.850
 Adjust $R^2 = 0.084$
 F.value = 4.479
 N = 39

نتائج الاختبار لفروض الدراسة

في ما يتعلق بأثر استقلال مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية، توضح نتائج تحليل الانحدار أن قيمة (P.Value) تساوي (0.610) وهو أكبر من مستوى المعنوية (0.05) ويشير هذا إلى عدم وجود تأثير معنوي ما يثبت عدم صحة الفرض الأول، ويمكن تفسير هذه النتيجة أن زيادة عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة قد لا يؤدي بالضرورة إلى التوسع في الإفصاح لحدثة مفهوم الإفصاح الاختياري، وعدم إدراك كثير من مديري الشركات لأهميته والمنافع التي تعود على الشركات منه، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة كل من (Mohamad & Sulong, 2010)، ويعارض ما قدمته من أدلة على وجود علاقة موجبة في دراسة (Al-Janadi et al., 2013) وعلاقة سالبة في دراسة (الزامل، 2015) بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري، وبناءً على ذلك يتم رفض الفرض البديل ويقبل الفرض العدمي الذي ينص على أنه:

"لا توجد علاقة بين استقلال مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية".

أما بالنسبة لتأثير حجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية، فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن قيمة (P.Value) تساوي (0.159) وهو أكبر من مستوى المعنوية (0.05) ويشير إلى عدم وجود تأثير معنوي ما يثبت عدم صحة الفرض الثاني. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة عدد الأصوات التي تنادي بالمزيد من التوسع في الإفصاح، لاختلاف مستوى ثقافة التوسع في الإفصاح لدى أصحاب القرار في إدارة تلك الشركات واقتصرارهم على الالتزام بالإفصاح الذي تقرره اللوائح والتشريعات الإلزامية. وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة كلٍّ من (Arcay & Vazquez, 2005؛ عفيفي، 2008؛ الزامل، 2015)، على الرغم من أن دراسة (Al-bitar, 2015) قدمت أدلة عملية على وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري. وبناءً على ذلك يتم رفض الفرض البديل ويقبل الفرض العدمي الذي ينص على أنه:

"لا توجد علاقة بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية".

وبالنسبة لأثر عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية، توضح نتائج تحليل الانحدار أن قيمة (P.Value) تساوي (0.802)، وهو أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وهو ما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي ما يثبت عدم صحة الفرض الثالث. ويمكن تفسير هذه النتيجة أن تكرار اجتماعات مجلس الإدارة لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الاهتمام من قبل مجلس الإدارة بالتوسع في الإفصاح، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الزامل، 2015)، وتتعارض هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Laksmana, 2008) من أن زيادة عدد اجتماعات الإدارة يحسن من مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة لشركات الإسمنت المدرجة. وبناءً على ذلك يتم رفض الفرض البديل ويقبل الفرض العدمي الذي ينص على أنه:

"لا توجد علاقة بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية".

وفي ما يتعلق بأثر ملكية الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية، فقد أوضحت نتائج تحليل الانحدار عدم وجود علاقة بين ملكية الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية وأن قيمة (P.Value) تساوي (0.510) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي ما يثبت عدم صحة الفرض الرابع. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Huafanget al., 2007). ويمكن تفسير هذه النتيجة أن زيادة ملكية الإدارة لا يخلق بالضرورة حافزاً للإدارة نحو زيادة الاهتمام بمصالح

المساهمين لتعظيم منفعتهم الشخصية ومن ثم فإن تحقيق الشركة لأداء عالٍ قد لا يرتبط بارتفاع مستوى الإفصاح فيها، وهي بذلك تخالف ما توصلت إليه دراسة (Eng. & Mak, 2003) من وجود علاقة سالبة بين ملكية الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري. وبناءً على ذلك يتم رفض الفرض البديل ويقبل الفرض العدمي الذي ينص على أنه:

"لا توجد علاقة بين ملكية الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية".

المتغيرات الضابطة

أوضحت النتائج ارتباط حجم الشركة بمستوى الإفصاح الاختياري لشركات الإسمنت المدرجة بسوق المال السعودية، وأن قيمة (P.Value) تساوي (0.041)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05). ويعد متغير حجم الشركة من أكثر المتغيرات بأنه ذو دلالة إحصائية في الدراسات السابقة التي تناولت مستوى الإفصاح الاختياري. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن حجم الشركة المقيس بالأصول يعد مقياساً يعبر عن عدد من مواصفات الشركة مثل تكلفة إعداد ونشر المعلومات، الميزة التنافسية، إمكانيات الإدارة، درجة تعقد العمليات، كما أن التكاليف المرتبطة بإعداد المعلومات التفصيلية في الشركات المساهمة الكبيرة تعد منخفضة إذ إنه يتم إعدادها عادة بشكل دوري لأغراض إعداد التقرير الداخلي، وأن الشركات الكبيرة تدرك المنافع المتوقعة من زيادة مستوى الإفصاح لتسهيل حصولها على التمويل اللازم لاستثماراتها من المصادر الخارجية، وكذلك تدعيم موقف أسهمها في أسواق المال، بالإضافة إلى أن تكاليف الوكالة الناتجة عن فصل الملكية عن الإدارة ترتفع في الشركات الكبيرة وهو ما يجعل تلك الشركات تخضع لتركيز ورقابة حكومية عالية (الرقابة على الأسعار، المسؤولية الاجتماعية والبيئية، ضرائب مرتفعة) مما يدفع بتلك الشركات لاتباع إستراتيجيات تخفض من تلك التكاليف تتمثل في التوسع في الإفصاح ونشر المعلومات. وتتفق هذه النتيجة مع غالبية الدراسات السابقة.

وكما أظهرت نتائج تحليل الانحدار عدم وجود ارتباط بين أداء الشركة ومستوى الإفصاح الاختياري لشركات الإسمنت المدرجة بسوق المال السعودية، وأن قيمة (P.Value) تساوي (0.887)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05). وتعد هذه النتيجة متفقة مع النتائج التي توصل إليها (Eng. & Mak, 2003; Hossain & Hammami, 2009) على الرغم من أن دراسة (Haniffa & Cook, 2002) قدمت أدلة عملية على وجود علاقة موجبة وذات دلالة بين أداء الشركة ومستوى الإفصاح الاختياري.

وفي ما يتعلق بالعلاقة بين عمر الشركة ومستوى الإفصاح الاختياري وجدت نتائج الدراسة أن قيمة (P.Value) تساوي (0.768)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وعلى ذلك فإنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء الشركة ومستوى الإفصاح الاختياري

لشركات الإسمنت المدرجة بسوق المال السعودية وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة كلٍّ من (Apstolou, 2000؛ الزامل، 2015)، وهي بذلك تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة (Hossain & Hammami, 2009) من وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين عمر الشركة ومستوى الإفصاح الاختياري، كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار عدم وجود علاقة بين نوع مكتب المراجعة ومستوى الإفصاح الاختياري وأن قيمة (P.Value) تساوي (0.966)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن دور المراجع محدود في إلزام الشركات بالإفصاح الاختياري عن معلومات تفوق المتطلبات الإلزامية وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Al-Shammari & Sultan, 2010). على الرغم من أن دراسة (Al-Janadi *et al.*, 2013) قدمت أدلة عملية على وجود علاقة موجبة بين نوع مكتب المراجعة ومستوى الإفصاح الاختياري لشركات الإسمنت المدرجة بسوق المال السعودية.

النتائج والتوصيات

أظهرت نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة أن شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية - محل الدراسة - تقوم بالإفصاح الاختياري. إلا أن هذا الإفصاح مقارنة بالدول المتقدمة منخفض مستواه حيث بلغ متوسط الإفصاح الاختياري (66.67%)، كما أظهرت النتائج أن الإفصاح عن أسماء أعضاء مجلس الإدارة جاء في المرتبة الأولى بنسبة (100%) لدى جميع شركات العينة، وجاء بالمرتبة الثانية كلاً من وجود الأسواق الرئيسية، خطط وبرامج التوسع، والطاقة الإنتاجية، وسياسة الشركة فيما يتعلق بالموارد البشرية والتدريب بنسبة (97.4%)، وجاء بالمرتبة الثالثة كلاً من معلومات عن المنتجات الرئيسية والحصة السوقية للشركات بنسبة (92.3%)، إضافة إلى خلو التقارير المالية عن الإفصاح عن أي معلومة تتعلق بالمبالغ التي تصرف على التدريب أو عرض للتقارير باللغة الإنجليزية.

كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود ارتباط جوهري بين استقلال مجلس الإدارة وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة وملكية الإدارة وبين مستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية.

وقد كشفت نتائج الدراسة أيضاً عن أثر المتغيرات الضابطة عن وجود ارتباط جوهري بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية، وكذلك عدم وجود ارتباط جوهري بين أداء وعمر الشركة وبين مستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية. ونظراً لصغر عينة الدراسة واقتصارها على قطاع واحد وهو قطاع الإسمنت بسوق المال السعودية، لا بد من الحذر من تعميم نتائج هذه الدراسة على القطاعات الأخرى في سوق المال السعودية أو الأسواق الأخرى في دول الخليج، فضلاً عن تأثير العوامل الأخرى غير المدرجة في

نموذج الدراسة، والأخرى المنحدرة داخليا. وعليه فإن توسيع عينة الدراسة بتطبيقها على قطاعات أخرى مدرجة بسوق المال السعودية أو الأسواق الخليجية ذات الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتشابهة قد يعطي نتائج أكثر دقة.

وفي ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، يورد الباحثون عدداً من التوصيات تتمثل في ما يأتي:

- 1 - تحتاج مجالس الإدارة في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية إلى ضرورة تفعيل دورها من خلال الاهتمام بخصائص هذه المجالس مثل: الاستقلال ومدى الخبرة في الشؤون المالية والمحاسبية، ودورية الاجتماعات، وعدد الأعضاء فيها، ونسبة ملكيتهم لأسهم في الشركة، نظراً لما لهذه الخصائص من دور في تحسين فعالية مجلس الإدارة وتمكينه من القيام بدوره في تحسين مستوى الإفصاح الاختياري.
- 2 - ضرورة اهتمام شركات الإسمنت المدرجة بتوسيع نطاق الإفصاح الاختياري، من خلال تعدد التقارير الإضافية المنشورة، وعدم الاكتفاء بالإفصاح في التقرير السنوي وتقرير مجلس الإدارة، مع العناية بمحتوى وجودة المعلومات المفصّل عنها، وبما يتسق مع الأهداف المستقبلية والخطط الاستراتيجية للشركات.
- 3 - في ظل الدور المهم للإفصاح الاختياري في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية من خلال توفير المعلومات الكاملة، أصبح من الضروري على شركات الإسمنت الاهتمام بتحقيق المزيد من التوسع في الإفصاح الاختياري وبخاصة الإفصاح الكمي.
- 4 - ضرورة تفعيل دور هيئة سوق الأوراق المالية في حث شركات الإسمنت على التوسع في الإفصاح الاختياري، وبخاصة الإفصاح البيئي والاجتماعي في الشركات الصناعية التي لنشاطها آثار محتملة على البيئة.
- 5 - ضرورة حث شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال على إصدار التقارير المالية باللغتين العربية والإنجليزية، حتى يستطيع المستثمر الأجنبي اتخاذ القرارات الاستثمارية بعد الاطلاع عليها في ظل صدور قرار السماح للمؤسسات المالية الأجنبية بالدخول إلى سوق المال السعودية.
- 6 - نظراً لصغر عينة الدراسة وأيضا اقتصرّت على شركات الإسمنت المدرجة بسوق المال السعودية فإن نتائج هذه الدراسة لا يمكن تعميمها على قطاعات أخرى. لذا على الباحثين توسيع دراساتهم وذلك بدراسة كامل قطاعات سوق المال السعودية لدراسة أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري بالإضافة لدراسة تأثير الإفصاح الاختياري على أداء الشركات.

المراجع

- أحمد طاهر محمد العيسى، تركي راجي الحمود، 2016، أثر هيكل الملكية على الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة تطبيقية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك.
- توفيق عبد المحسن الخيال، 2009، الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق المال السعودي: دراسة ميدانية، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث: 105-156.
- سعد محمد مارق، 2009، قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة*، المجلد 23، العدد الأول: 131-171.
- سليمان عبد الله الزامل، 2015، مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة السعودية: دراسة تحليلية للتقارير السنوية لشركات الإسمنت والبتروكيماويات، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم المحاسبة، جامعة أم القرى.
- صفا محمود السيد، 2001، نظرية الوكالة والإفصاح الاجتماعي للشركات المصرية، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد 15، العدد الثاني: 45-104.
- طلعت عبد العظيم متولي، 2007، نموذج مقترح لقياس حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بالتطبيق على بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، 1-25.
- مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، 2013، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، جامعة طنطا، المجلد 1، العدد الأول.
- محمد سلطان السهلي، 2010، مؤشر مقترح لقياس مستوى الشفافية والإفصاح في الشركات السعودية، *مجلة البحوث المحاسبية*، المجلد 10، العدد الثاني: 10-42.
- محمد ياسر عطية، 2013، محددات مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المصرية: دراسة اختبارية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- نصر طه حسن عرفه، مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، 2013، أثر جودة لجان المراجعة

على مستوى الإفصاح الاختياري بشركات المساهمة السعودية: دراسة نظرية تطبيقية،
مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، المجلد 54، العدد الأول.

- هلال عبد الفتاح عفيفي، 2008، العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح
الاختياري في التقارير السنوية: دراسة اختبارية في البيئة المصرية، مجلة البحوث
التجارية، جامعة الزقازيق، المجلد 30، العدد الأول: 428-497.

- Ahmed, K., & Courtis, J. K. 1999. Associations between corporate characteristics and disclosure levels in annual reports: a meta-analysis. *The British Accounting Review*, (31): 35-61.
- Ajinkya, B., Bhojraj, S., & Sengupta, P. 2005. "The association between outside directors, institutional investors and the properties of management earnings forecasts", *Journal of accounting research*, 43(3): 343-376.
- Arcay, M. R. B., & Vazquez, M. F. M. 2005. "Corporate characteristics, governance rules and the extent of voluntary disclosure in Spain", *Advances in Accounting*, 21, 299-331.
- Al-bitar, K. 2015. "Firm Characteristics, Governance Attributes and Corporate Voluntary Disclosure: A Study of Jordanian Listed Companies", *International Business Research*, 8(3): 1-10
- Al-Razeen, A., & Karbhari, Y. 2004. "Interaction between compulsory and voluntary disclosure in Saudi Arabian corporate annual reports", *Managerial Auditing Journal*, 19(3):351-360.
- Al-Janadi, Y., Rahman, R. A& Omar, N. H. 2013. "Corporate governance mechanisms and voluntary disclosure in Saudi Arabia", *Corporate Governance*, 4(4): 25-35
- Al-Shammari, B., & Al-Sultan, W. 2010. "Corporate governance and voluntary disclosure in Kuwait", *International Journal of Disclosure and Governance*, 7(3):262-280.
- Al-Shammari, B. 2013. "An invention of the determinants of voluntary disclosure by Kuwaiti sharia compliant companies", *Arab Journal of Administrative Sciences*, 20 (1):85 -123.
- Apostolou, A. 2000. "Factors on voluntary accounting information by Greek companies", *SPOUDAI-Journal of Economics and Business*, 50 (1-2):87-109.
- Barako, D. G. 2007. "Determinants of voluntary disclosures in Kenyan companies annual reports", *African Journal of Business Management*, 1(5): 113-128.
- Boesso, G., & Kumar, K. 2007. "Drivers of corporate voluntary disclosure:

A framework and empirical evidence from Italy and the United States", *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 20(2):269-296.

- Botosan, Ch. A. 1997. " Disclosure level and the cost of equity capital", *Accounting Review*, 72 (3): 323-349.
- Chau, G., & Gray, S. J. 2010. "Family ownership, board independence and voluntary disclosure: Evidence from Hong Kong", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 19(2): 93-109.
- Chau, G. K., & Gray, S. J. 2002. "Ownership structure and corporate voluntary disclosure in Hong Kong and Singapore", *The International journal of accounting*, 37(2): 247-265.
- Cheng, E. C., & Courtenay, S. M. 2006. "Board composition, regulatory regime and voluntary disclosure", *the international journal of accounting*, 41(3): 262-289.
- Coombs, H. M., & Tayib, M. 1998. Developing a disclosure index for local authority published accounts-a comparative study of local authority published financial reports between the UK and Malaysia. In *Asian Pacific Interdisciplinary Research in Accounting Conference*.
- Dhaliwal, D. S. 1980. "Improving the quality of corporate financial disclosure". *Accounting and Business Research*, 10(40): 385-391.
- Eng, L. L., & Mak, Y. T. 2003. "Corporate governance and voluntary disclosure", *Journal of accounting and public policy*, 22(4): 325-345.
- Fauzi, F., & Locke, S. 2012. "Board structure, ownership structure and Firm performance: A study of New Zealand listed-firms", *Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance*, 8(2): 43-67.
- Haniffa, R. M., & Cooke, T. E. 2002. "Culture, corporate governance and disclosure in Malaysian corporations", *Abacus*, 38(3): 317-349.
- Hossain, M., & Hammami, H. 2009. "Voluntary disclosure in the annual reports of an emerging country: The case of Qatar", *Advances in Accounting*, 25(2):255-265.
- Ho, S. S., & Wong, K. S. 2001. "A study of the relationship between corporate governance structures and the extent of voluntary disclosure", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 10(2): 139-156.
- Huafang, X., & Jianguo, Y. 2007. "Ownership structure, board composition and corporate voluntary disclosure: Evidence from listed companies in China", *Managerial Auditing Journal*, 22(6): 604-619
- Jensen, M. C., & Meckling, W. H. 1976. "Theory of the firm: Managerial

- behavior, agency costs and ownership structure", *Journal of financial economics*, 3(4):305-360.
- Laksmana, I. 2008. "Corporate Board Governance and Voluntary Disclosure of Executive Compensation Practices", *Contemporary Accounting Research*, 25(4): 1147-1182.
 - Mohamad, W. I. A. W., & Sulong, Z. 2010. "Corporate governance mechanisms and extent of disclosure: Evidence from listed companies in Malaysia", *International Business Research*, 3(4): 216-228.
 - Sekaran, U. 2003. "Research methods for business: A skill-building approach (4th ed.)", Singapore: John Wiley & Sons.
 - Verrecchia, R. E. 2001. "Essays on disclosure", *Journal of accounting and economics*, 32(1): 97-180.

ABSTRACT

Impact of Board Structure on Level of Voluntary Disclosure in Cement Companies Listed in Saudi Stock Exchange

Mohammed S. Bajaher

Abeer H. Alhejali

King Khalid University

This study aims to examine the impact of board structure on the level of voluntary disclosure in cement companies listed in Saudi Stock Exchange for the period from 2012 to 2014. A sample of 13 companies was studied. The dependent variable is voluntary disclosure measured by a developed self-index disclosure. The independent variable is board structure measured by four variables. The four variables are board independence, board size, board and ownership of management. Also, this study has four control variables: firm size, firm age, financial performance and auditor type. Ordinary least square was used to test the hypotheses of the study. The findings show that there is variation in the level of voluntary disclosure among Saudi cement companies and that the level of voluntary disclosure is (66.67%), which is considered relatively weak compared developed countries. A positive relationship is also found between the level of voluntary disclosure and firm size. Further, none of the board structure variables is found to impact voluntary disclosure.

محمد صالح باجاهر، أستاذ المحاسبة المساعد بجامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية وجامعة عدن، اليمن. حاصل على درجة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة من جامعة العلوم الإسلامية الماليزية عام 2011. تشمل اهتماماته البحثية في: حوكمة الشركات، والإفصاح والمعايير الدولية، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والتقارير المالية الإلكترونية ولغة الإفصاح الإلكتروني.

msawwd@kku.edu.sa

عبير هادي الحجيلي، حاصلة على درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف الثانية في إدارة الأعمال من جامعة طيبة عام 2012، والماجستير مع مرتبة الشرف الأولى في المحاسبة المهنية من جامعة الملك خالد عام 2016، لها اهتمامات بحثية في الإفصاح، وحوكمة الشركات.

aaya1420@hotmail.com